



Ethical Shifts and Standard Social Behavior : An analytical study

Kalid Mahmood Himi Jarjis

Asst.Prof/ Department of Sociology / College of Arts / University of Mosul

Article information

Article history:

Received July 12, 2023
Reviewer August 13, 2023
Accepted August 19, 2023
Available online December 1, 2023

Keywords:

Social norms
Values
Ethical transformations

Correspondence:

Kalid Mahmood Himi Jarjis
khalid.m.h@uomosul.edu.iq

Abstract

The research aims to understand the nature of the moral transformations embodied in the nature of the social behavior of individuals. Evaluating social standards in the process of social control, its cultural dimensions, and developing a strategy that contributes to limiting its repercussions. It is by overcoming the crisis of values that we are experiencing today, and limiting the expansion of the range of social phenomena with a negative feature that indicates social diseases in our society. The research arrives at important results, the most important of which are:

Results:

1. The social influence is a normative influence that is embodied in the manifestations of compliance behavior, and it is like the influence of the other that leads to following order that makes us related to them and accepted by them. This leads to general acceptance of the group's norms.
2. Watching directly how others act can influence behavior. Direct personal experience is not necessary for normative inclination.
3. There are two types of social norms that make an impact. Although the result is the same for the two types of influence, which is compliance. However, the motivation for compliance differs in each case.
4. Normative social influence helps to enhance social cohesion by having the majority of group members comply with social norms.

DOI: [10.33899/radab.2023.181004](https://doi.org/10.33899/radab.2023.181004), ©Authors, 2023, College of Arts, University of Mosul.
This is an open access article under the CC BY 4.0 license (<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>).

التحويلات الأخلاقية ومعياريّة السلوك الاجتماعيّة: دراسة تحليلية

خالد محمود حمي جرجيس*

المستخلص :

* استاذ مساعد / قسم الاجتماع / كلية الاداب / جامعة الموصل

عند التحولات التي تطرأ على المنظومة الأخلاقية في المجتمع، تضطرب المعايير الاجتماعية وتعجز عن أداء وظيفتها، ويفقد الفرد أهمية القيم الاجتماعية؛ فضلاً عن شعوره بالعزلة الاجتماعية بسبب اغترابه عن تراثه الثقافي، ويفقد القدرة على المواصلة في سلم الرقي الحضاري، وقد يقود ذلك إلى فوضى حقيقية في المجتمع؛ أو على أقل تقدير تقشي السلوك المنحرف، وهذا ما يؤكد أهمية هذا البحث ويبرهن عليها. ويهدف البحث إلى فهم طبيعة التحولات الأخلاقية المُجسدة في طبيعة السلوك الاجتماعي للأفراد؛ وتقييم المعايير الاجتماعية في عملية الضبط الاجتماعي، وأبعادها الثقافية، ووضع استراتيجيات تسهم في الحد من ندائياتها عن طريق تجاوز أزمة القيم التي نعيشها اليوم، والحد من توسع نطاق الظواهر الاجتماعية ذات السمة السلبية التي تدل على الأمراض الاجتماعية في مجتمعنا. واعتمدنا المنهج الاستقرائي التحليلي لبناء المعرفة في هذا البحث. وتوصل البحث إلى استنتاجات مهمة، نذكر أبرزها:

1. إن التأثير الاجتماعي هو تأثير معياري يتجسد في مظاهر السلوك، وهو كتأثير الآخر الذي يؤدي إلى اتباع أمر يجعلنا مرتبطين بهم ومقبولين من قبلهم، وهذا يؤدي إلى القبول العام لمعايير الجماعة.
2. إن مشاهدة كيفية تصرف الآخرين بصورة مباشرة يُمكن أن يؤثر على السلوك؛ والتجربة الشخصية المباشرة ليست ضرورية للميل المعياري.
3. يوجد نوعان من المعايير الاجتماعية التي تُحدث تأثيراً؛ رغم أن النتيجة واحدة لنوعي التأثير وهي الامتثال؛ إلا أن الدافع وراء الامتثال يختلف في كل حالة.
4. يساعد التأثير الاجتماعي المعياري على تعزيز التماسك الاجتماعي عن طريق امتثال غالبية أعضاء المجموعة للمعايير الاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: المعايير الاجتماعية، القيم، التحولات الأخلاقية

المقدمة

الحياة الاجتماعية تتطلب التحول من النزعة الفردية إلى الاندماج الاجتماعي، الذي يتضمن الاختلاط الإنساني والتكيف مع معايير المجتمع، عن طريق الانضمام إلى الجماعات الاجتماعية؛ إذ إن المجتمع يُعدُّ رمزاً يُعبّر عن هيكل ثقافي يجمع الأفراد بمختلف تبايناتهم، تحت بند القيم والأخلاق المشتركة، التي تكون مُتجددة بحسب ظروف المرحلة الحضارية له.

وتتنوع روافد بناء منظومة القيم الاجتماعية والقواعد الأخلاقية التي تمد الأفراد، وتُشكل هويتهم الثقافية، على وفق طرائق تنشئتهم الاجتماعية، ومدى تأثيرهم بأنماط فلسفية، والمعرفة الدينية تُعدُّ المصدر الأول لبناء الأخلاق الفردية التي تتسجم مع القواعد الاجتماعية، ولاسيما أنها ترسم الحدود بين تأثير الغرائز الفردية الفطرية، ومسار السلوك الإنساني النبيل، وهنا يلتقي الدين مع الفلسفة في تبنّي قيم ترتقي بالفرد نحو الفضيلة.

إذ نشهد اليوم تبايناً في مستوى الأخلاق وتغييراً في مضمون القيم الاجتماعية، وبات الفرد مُحاصراً من غرائزه ومثيراتها، عن طريق زيادة مساحة الملذات وتعدد طرائق المتعة وأساليبها، والتسارع نحو إشباعها، دون رادع، وزيادة التوجه المادي؛ والإشباع الغرائزي بكل السبل، والتطرف الفكري، وتساعد لغة العنف، دون تبرير مُقنع، ورفض الواقع المُعاش، والرأي المُخالف.

وهذا الأمر تعدّى حدود الطبقات الاجتماعية وفئاتها، وحتى النخب الثقافية اندمجت مع هذه النمطية السلوكية، ووسائل الإعلام باتت منابر لتسطيح القيم الأخلاقية سواء عن طريق الترويج لها أم ممارستها، بعيداً عن المنطق والعقلانية، وتعميق المُشكلات الاجتماعية، عن طريق غلبة الانتهازية والمصلحة الذاتية، والبحث عن الطرق السهلة للوصول إلى تحقيق النجاح.

ولم تسلم العائلة بوصفها الحاضنة الأولى للفرد في تنشئته الاجتماعية، بسبب التطور التكنولوجي الأخير، وتلاشي صورة الأب التاريخية؛ المُلمه القوي لأسترته؛ والمركزي في سيطرته الاجتماعية، وكذلك المدرسة التي تفككت (مادياً ومعنوياً) من حيث قيمة الدور ورمزيته الذي تمارسه في بناء الأخلاق، ليصير الأبناء خارج السيطرة الأسرية، وتكون شهوداً على انقلاب أخلاقي للحياة الاجتماعية، بسبب الابتعاد عن سبل الرقي الحضاري.

وعن طريق دراسة الفعل الأخلاقي؛ وما تُثار من تساؤلات عن طبيعة السلوك الاجتماعي، تتبلور الأخلاق المعيارية، لتكون محكّ صواب الأفعال وخطئها، بما فيها فهم مُعتقدات الأفراد وإيمانهم بها؛ لذا فهي أداة توجيه السلوك وليس وصفه فقط، ويُلبجاً إليها في حسم الإشكالية الأخلاقية.

المبحث الأول: الإطار العام للبحث

تقتضي الضرورة البحثية تحديد عناصره الرئيسية، بهدف توضيح مساره وتصويبه، إذ يُشكل مُرتكزاً مهماً، بوصفه المنفذ إلى مُتضمناته الجوهرية، وحدوده المنهجية التي تُعبر عن مكنونه العلمي، وهي مُحاولة لفهم موضوع البحث، ومعرفة طبيعة الموضوع وأبعاده في المُجتمع، وما يُمكن أن يتمخض عنه من مُشكلات قد تهدد الواقع الاجتماعي، مع ضرورة إظهار أهميته معرفياً، عن طريق تقديم تحليل سوسيولوجي له، ومن أجل ذلك كله حددنا هذا المبحث، لبيان العناصر الأساسية للبحث، والمُتضمنة مُشكلة البحث، وأهميته مع إبراز أهم الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها.

أولاً. مُشكلة البحث

تكمن مُشكلة هذا البحث في تحديد مسار التحولات الأخلاقية وفهما، لاسيما أنها هي التي تُحدد المعايير الاجتماعية؛ وثمكنا من إجراء مقارنة سوسيولوجية للأنماط السلوكية (مكانياً، وزمانياً)، وبالتالي فهم شكل القيم الاجتماعية ومضمونها، والعوامل التي تُسهم في التغيير القيم في المُجتمع، الأمر الذي يُساعدنا في بناء تصورات تدعم رسم الأطر المعرفية؛ وتعالج مُختلف صور التفاعل الاجتماعي بين الأفراد.

وعند التحولات التي تطرأ على المنظومة الأخلاقية في المُجتمع، تضطرب المعايير الاجتماعية وتعجز عن أداء وظيفتها، ويفقد الفرد أهمية القيم الاجتماعية؛ فضلاً عن شعوره بالعزلة الاجتماعية بسبب اغترابه عن تراثه الثقافي، ويفقد القدرة على المواصلة في سُلّم الرقي الحضاري، ويفقد ذلك إلى فرضي حقيقة في المُجتمع؛ أو على أقل تقدير نقشي السلوك المُنحرف.

ثانياً. أهمية البحث

تسهم الأخلاق في بناء شخصية الفرد وتشكيلها، وتمنحه القدرة على اختيار السلوك الصادر عنه، فهي ترفع من شأن الفرد وتكسبه احترام الآخرين، إذ تُساعد الأخلاق على تحديد الفرد لأهدافه. لذا فإن أهمية هذا البحث تكمن في تحديد دور الأخلاق في الحياة الاجتماعية، سواءً على مستوى الفرد أو على مستوى الجماعة، ولاسيما أن هنالك علاقة وطيدة بين الأخلاق والحياة الاجتماعية، تتمثل في تأثير الأخلاق على مستوى الأفراد وقدرتهم على اكتساب العلاقات الاجتماعية، وما تزرع الأخلاق في نفوس الأفراد من القيم الفاضلة، الأمر الذي ينمي مهاراتهم ويزيد من رغبتهم في الاندماج الاجتماعي. فضلاً عن أن امتلاك الأخلاق يُزيد من درجة الثقة بين أفراد الجماعة الواحدة؛ وبين الجماعات على اختلاف أنواعها، وهو الذي يدفع رأس المال الاجتماعي نحو القمة؛ ويزيد من الرغبة في المبادرة بعيداً عن العزلة الاجتماعية. وعند التحولات التي تطرأ على المنظومة الأخلاقية؛ فإن المعايير قد تُصاب بحالة الإرباك في حكمها على السلوك الأخلاقي، الأمر الذي قد يؤدي إلى حدوث اهتزازات اجتماعية كبيرة، وهذه المعرفة العلمية المُستوحاة من هذا البحث يُمكن أن ترسم مسارات عديدة تمكن الأفراد من مراقبة تلك التحولات والتفاعل معها من أجل فهم اتجاهات التغيير في المُجتمع.

ثالثاً. أهداف البحث

إن هذ البحث يهدف إلى:

1. فهم طبيعة التحولات الأخلاقية المُجسدة في طبيعة السلوك الاجتماعي للأفراد.
2. تقييم المعايير الاجتماعية في عملية الضبط الاجتماعي، وأبعادها الثقافية.
3. تبني رؤية تُسهم في الحد من تداعيات التحولات الأخلاقية عن طريق تجاوز أزمة القيم التي نعيشها اليوم، للحد من توسع نطاق الظواهر الاجتماعية ذات السمة السلبية التي تدل على الأمراض الاجتماعية في مُجتمعنا.

رابعاً. منهج البحث

اعتمدنا المنهج الاستقرائي التحليلي لبناء المعرفة في هذا البحث، إذ يوفر هذا المنهج رؤية للوقائع الاجتماعي، وقراءة المجريات في حياتنا اليومية، ويعبر عن حدث أو ظاهرة في المجتمع، فالاستقراء هو تفكير منطقي يقوم على التجربة والخبرة المتراكمة، والإدراك بشكل تحليلي عقلي، ويقوم هذا المنهج على ملاحظة الحدث أو الظاهرة، وجمع البيانات المرتبطة بها، للوصول إلى نتائج، ويتميز المنهج الاستقرائي عن بقية مناهج البحث العلمي بشكل عام، وكذلك عن المنهج الاستنباطي بشكل خاص، بالتحول من الجزئيات إلى الكليات، بدءاً من ملاحظة المُشكلة والجزئيات المرتبطة بها، وصولاً إلى نتيجة يُمكن تعميمها في المجتمع، مُرتكزاً على الاستنتاجات المُستخلصة من الملاحظة والتجريب⁽¹⁾.

(1) Goddard, W. Research Methodology: An Introduction, 2nd edition, Blackwell Publishing, NJ, USA, 2007, P 97.

خامساً. تحديد المفاهيم

1: التحولات

تتمثل التحولات في المجتمع بـ صور الاندماج الاجتماعي مع المعايير الاجتماعية، وتركز التحولات في بُعدين هما: الاندماج بوصفه ميزة اجتماعية أساسية ومعالجة الأزمات الاجتماعية، والتحول عبارة عن حركة لجعل المؤلف (الواقع الاجتماعي) محل النقاش وإعادة التقييم، والتحولات عبارة عن مجموعة من البواعث النظرية القادمة من مجالات معرفية خارج حدود العلوم الاجتماعية سابقاً، ولاسيما بعد توجهات ما بعد البنوية، وتغيّر الدور الاجتماعي المؤلف "البنوي" للأنظمة الثقافية (*). والابتعاد عن نظرية المعرفة الوضعية⁽¹⁾.

وركزت التحولات على العملية الاجتماعية التي بواسطتها يوصل الأفراد المعاني، ويدركون حقيقة عالمهم، وبينون هوياتهم، ويحددون معتقداتهم وقيمهم، إذ تعد الثقافة جزءاً مركزياً من التحول الاجتماعي، مع ملاحظة أن الدراسات الثقافية أسهمت في اتساع ميدان سوسولوجية، حتى أصبحت تستعمل من خلال الحياة اليومية نفسها، بحيث أصبح الفضاء الاجتماعي مُشعباً بصور ثقافية⁽²⁾.

2: الأخلاق

تُحدد الأخلاق إطار المعايير الاجتماعية التي توضح حدود ممارسة السلوك الاجتماعي، وتؤطر المعايير المثالية لأعضاء جماعة اجتماعية، ولكل مجتمع أخلاقيات عامة تحدها اللوائح الخاصة به، ومجموعة من القواعد والأعراف المتعارف عليها عند أفراد الجماعة الواحدة، وتعمل على المحافظة على نسيجها الاجتماعي، وتكون دائرة المسؤولية الأخلاقية أشمل من حدود القوانين والتشريعات الرسمية، لأنها تتعلق بعلاقة الفرد بنفسه وبغيره، لذا فإنها مسؤولية ذاتية وموضوعية، وهي ثابتة نسبياً، ترتبط بضمير الفرد، بوصفها سلطته الأولى، فإن الأخلاق بقوتها الذاتية تُحدد إطار المسؤولية الاجتماعية بمفهومها العمومي، ولا يُمكن أن نفرسه بالإكراه إنما بالالتزام، وأن طريقة الحكم تكون عبر سلوك أعضاء تلك الجماعة إزاءها، والمحافظة على كفاءتها⁽³⁾.

لذا فالأخلاق كيان مفهومي تُنظم السلوك الاجتماعي، وتُحدد مسار الفعل الاجتماعي، تتعلق بالمضمون النظري؛ وبمرجعية الافتراضات الأخلاقية، وتُحدد أولوية القيم الاجتماعية، وتتعلق بالطرائق العملية لتحديد نهج أخلاقي للأفعال الاجتماعية، وكيفية تحقيق التوافق الأخلاقي في مواقف مُحددة، مع إمكانية استيعاب تصورات الأفراد بحدود الفهم الأخلاقي⁽⁴⁾.

3: المعايير الاجتماعية

تُعد المعايير قواعد توجه السلوك الاجتماعي، عن طريق ميكانيزمات نفسية مُتعددة، يتبعها الأفراد لتمثيل مسار الفعل الأكثر منطقية، إذ تُعرف هذه العملية بالتأثير المعلوماتي الاجتماعي، وتُحدد القواعد المعيارية للسلوك الاجتماعي، لأن الأفراد يعتمدونها لتمثيل

(*) هناك أعمال عديدة شكلت قاعدة تحول الأشكال الثقافية؛ والذي جسد تاريخ تحول: التخيل التاريخي لأوروبا في القرن التاسع عشر (Metahistory: The Historical Imagination in Nineteenth-Century Europe) للمؤلفة هايدن وايت (1973)، وتفسير الثقافات: مقالات مختارة (The Interpretation of Cultures: Selected Essays) للمؤلف كليفورد جيرتر (1997)، ومخطط نظرية الممارسة للمؤلف بيير بورديو (1977). وهذه القائمة تتضمن جزءاً من مسار التحول الثقافي الذي حقق شهرة في وقت مبكر بداية من 1970.

(1) Steinmetz. G. State Culture: State-Formation after the Cultural Turn, Ithaca, NY: Cornell University Press, USA, 1999, p2.

(2) Alexander, Jeffrey. The New Theoretical Movement , Beverly Hills, CA: Sage Publications ,USA, 1998, p. 77–101.

(3) Parks, C. D., Actions of similar others as inducements to cooperate in social dilemmas. Personality and Social Psychology Bulletin, 27,2001 , P.345.

(4) Nolan, J., Normative social influence is under detected, Personality and Social Psychology Bulletin, 34(7),USA ,2008, P.913-923.

مسار العمل المقبول، وتُعرف هذه العملية بالتأثير المعياري الاجتماعي، وتختلف هذه الأنواع من المعايير في كيفية تحمل الفرد لعواقب انتهاكها⁽¹⁾.

لذا فالمعايير الاجتماعية هي الأطر المرجعية التي يُشاركها أفراد المجموعة بوصفها نموذجاً ينشئ على أساسها علاقة اجتماعية، وبالتالي، يُمكننا أن نقول إن المعايير الاجتماعية هي سلسلة من الحدود التي تكون نموذجاً، عقلياً وسلوكياً، ترتبط بالمحيط الاجتماعي، تشكل الكثير من توقعاتنا، ونحن نتفاعل على وفق سلسلة من المعايير الاجتماعية للجماعة التي ننتمي إليها، وكذلك للعلاقات التي نقيمها مع الجماعات الأخرى؛ إذ يُمكننا مشاركة معايير معينة مع بعض الجماعات، حتى وإن كانت مُختلفة عنا نسبياً، وقد يحدث ذلك دون أن نُدرك ذلك⁽²⁾.

4: السلوك

إن المعايير الاجتماعية تُنظم السلوك طبقاً للأحكام الاجتماعية، ويُعد السلوك الفعل الاجتماعي الهادف الذي يحمل مقاصد مُحددة على وفق القيم الأخلاقية السائدة، ويتطلب تكوين الفرد وعملياته الديناميكية إشباع حاجات مُتعددة ومُتنوعة تتجدد بحسب المواقف الاجتماعية، وبطرق معينة، وذلك بالاعتماد على الدوافع التي ترسم للكائن الحي أهدافه، بُغية تحقيق التوازن من أجل التكيف مع البيئة الخارجية⁽³⁾.

والأهداف الاجتماعية هي التي تُشبع الدوافع، ويتجه إليها السلوك الاجتماعي، وهذا ما يميز الفرد الواعي وقدرته على تصور الغاية من سلوكه، والوسائل التي تؤدي إلى تحقيق هذه الغاية، إذ إن إشباع الدافع يُنهي حالة التوتر التي تنشأ عن هذا الدافع، وعن طريق هذه المراقبة وتدوينها نحدد طبيعة السلوك وتكراره شدته⁽⁴⁾، إذ السلوك هو ذلك الفعل الذي يتحدد نتيجة مجموعة من عوامل بيئية اجتماعية (الاقتصادية، والاجتماعية، والتربوية، والدينية، والجغرافية، وغيرها)، محكوم بنتائجه، لأن طبيعة المُثيرات قد تُضعف السلوك أو قد تُقويه، وهو في الغالب يكون فعلاً إرادياً.

المبحث الثاني: التحولات الأخلاقية والوعي الحضاري

إن مفهوم الأخلاق قد يتغير على وفق المُدد التاريخية أو المكانية، وبتطور المُجتمعات مع بعضها البعض، وتداخل عناصرها الحضارية، وتخالط الأمم قد جعل للأخلاق ميزة المرونة نسبياً، وتندرج من مستوى الغريزة المتأصلة والعادات الدارجة، إلى سلوك يكتسب مقوماته بالتعلم وتصقله التجربة الحياتية، فيندرج الحكم الأخلاقي من نطاق الفرد إلى نطاق المُجتمع، ومن حدود العرف إلى حدود القانون، كما ينتقل من ذات الإنسان إلى فكره الاجتماعي، ويصبح له قوة النفاذ في حياة الناس ووعيهم⁽⁵⁾.

ومع زيادة فرص ترابط الأمم وتداخل مصالحها، واشتداد الصلات بينها، وإذا ما قامت الأخلاق العالمية وأصبحت بمنزلة المحكمة العليا وقوانينها، ليصبح ضمير الفرد يحكم سلوكه، بوصفه معياراً إنسانياً، على الرغم من التنوع القائم بين الأمم وأنماط الحياة الإنسانية، والباحث في سر التحولات الأخلاقية من أعراف خاصة بشعب معين في مدة مُحددة، إلى مبادئ أخلاقية عالمية لكل الأمم، سنجد أن هذا الترابط تزداد روابطه حتى صرنا نشعر بأننا مواطنون عالميون بأفكارنا، على الرغم من سعينا الجاد في المحافظة على خصائص أخلاقنا وصفاتها ومعانيها⁽⁶⁾، ويُمكن تفسير هذا التطور في المفاهيم الأخلاقية في ضوء المعايير الثلاثة الآتية:

¹ بول فيرابند، موسوعة ستانفورد للفلسفة، ترجمة: منال محمد خليف، ، نقلاً عن الأنترنيت بتاريخ 2023/7/21

<https://plato.stanford.edu/entries/social-norms>

⁽²⁾ Aronson, E., Wilson, Social Psychology (5th ed.), Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, USA, 2005.p 148.

⁽³⁾ Clemons, Eric. How Information Changes Consumer Behavior and How Consumer Behavior Determines Corporate Strategy. Journal of Management Information Systems, UK, 2008,P64.

⁽⁴⁾ Heuser, L., Social Cohesion and Voluntary Associations, Peabody Journal of Education , USA, 2005 P.29–16 .

(1) Steven Fink, Crisis Management Planning for the Inevitable, New York, USA,1996, p 208.

(6) دنيا أحمد سليمان، القيم التي تعكسها البرامج الواقعية في القنوات الفضائية العربية وانعكاساتها على إدراك الشباب للواقع الاجتماعي، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، 2013، ص 43.

أولاً. وحدة المعرفة الإنسانية

إنّ وحدة المعرفة الإنسانية وفكرها، هي سمة تمتاز بها أغلب شعوب العالم على تنوع أهوائهم ومشاربهم، لأن الفلسفة اليونانية لم تقتصر على مُحيطهم الجغرافي فقط، وسعت ثقافات أخرى إلى نقلها لذاكرتها اللغوية، وإضافة المُستجد عليها كما هو الحال مع الثقافة الإسلامية التي استوعبت قواعد الفلسفة الغربية، واهتم بها المسلمون وحافظوا عليها من الضياع في أروقة الجهل الذي كان حاضراً حينها في أوروبا، ونقلوها إلى المُجتمع الغربي مرة أخرى عبر طرقات ابن رُشد والفارابي والكندي، لتستمر سلسلة وحدة الفكر البشري، لإنشاء مُرتكزات لحضارة الأُمس وحضارة اليوم، عن طريق تلاقح معرفي، فالحضارة الغربية مهما كانت خصائصها لم تبق محصورة في نطاقها الجغرافي الضيق^(*)، وذلك عن طريق ابتكاراتها العلمية التي أخذت نسقاً عالمياً، وكان إنساناً جديداً ولد بمعرفة الأقدمين وخبرة المُعاصرين، يكاد أن يكون نمطاً سلوكياً واجداً لكل إنسان⁽¹⁾.

ثانياً. وحدة الحس الإنساني:

إنّ وحدة الحس الإنساني تُمثل مجموعة الحوافز النفسية، وهي التي تتلاءم مع المعرفة؛ لتُثّل على وحدة حياة الفرد، وردة الفعل التي يُحدثها الضمير وما يُعطيهِ من حوافز للقيم، عند تجسدها في تبنّي روية أخلاقية تستند إلى الحس الفطري المُختزل في ضمير كل إنسان، ليتكرر إطلاقه في موقف، ويُمثل ردود فعله المُخبأة، وفي مُختلف الأمكنة والأزمنة، وينطلق الإنسان من آفاق مُعينة إلى أبعد منها، عند الإبداء عن شعوره، وهناك مُستوى أدنى من الأخلاق لا يُمكن للفرد النزول عنده، وإن انحدر مركزه في الرقي الحضاري، وفي مشاعره وأفكاره، إذ لا يمكن أن تنهض وتتطور إلا عن طريق تقديم هذه المعارف بالقدر الذي تسمح له مُلكاته الطبيعية، لتجعله يعيش المدة التي فيه^(*)، على وفق مضمونه الثقافي⁽²⁾.

ثالثاً. وحدة السبيل والحدود:

إنّ هذا المعيار يرتبط بالغاية من الحياة، إذ إن الهدف من الحياة هي الشعور باللذة وتجنب الآلام، وهذه أقصى رغبة للفرد في كل زمان، وقد تتجمع هذه الغايات الفردية لتصبح غاية المُجتمع، وقد يدب الصراع بين فئات المُجتمع، لحماية سعادة أفرادها، ويُستغل هذا المفهوم من الأنظمة السياسية للدول، ولاسيما أن البعض منها تستمد سعادتها من تعاسة الشعوب، وذلك عن طريق مُختلف أساليب الاستعباد (سياسياً واقتصادياً واجتماعياً)، وهذا ما جعل البعض تستحصل اللذة بطرق غير أخلاقية، وهناك من يرى بأنّ مُنتهى الحياة اجتناب الألم؛ لأنّ اجتنابه هو جوهر الهناء، لأنّ العيش يُمثل سلسلة من الجهد المُتصل ببعضها البعض، لذا لا بُد من وجود ضابط لوحدة الغايات والوسائل المُتاحة لتحقيقها، وأن يكون هذا الضابط أخلاقياً، وهو ما يُسمى بالضمير سواء الفردي أم المُجمعي⁽³⁾.

وأن غايات الإنسان ووسائله المُتاحة لتحقيقها، توضح لنا معنى السعي من أجل توفير مُتطلبات الحياة، والعيش بطمأنينة وسلام، وتوحدهم في عواطف مُتقاربة وأفكار بناة، بحسب ما يملكه الفرد من وسائل لجعل الحياة أكثر سعادة، ساعياً إلى استمرارها وعدم

(*) حملت عواصم الحضارات العريقة عبر تاريخها الموعول في القدم الجذور الأولى للحياة الاجتماعية، وأسست القواعد التنظيمية المُتجسدة في النظم الاجتماعية ومعاييرها، وبنيت فلسفتها الأخلاقية التي كانت كالدليل ليسترشد أبناء تلك الحضارة لمعاني الرقي والتقدم الاجتماعية، ولتمنحهم الأسبقية التاريخية في ركب المسيرة البشرية.

(1) Frank Webster, Theories of the Information Society, Third edition, New York: by Routledge, USA, 2006, P 41.

(*) استفادة المدن التاريخية وأهلها من التنوع العرقي، والذي بالنتيجة أسهم في بناء مركبات ثقافية مُتقدمة حضارياً بالقياس إلى غيرها من المراكز الحضرية، وكذلك أسهم الموقع الجغرافي لبعضها بوصفه نقطة التقاء للحدود الثقافي للعديد من التكتلات السكنية، فضلاً عن مرور خطوط التجارة بها، مما منحها قدم سبق في بناء حضارة غنية ثقافياً واجتماعياً.

(2) محمد أحمد بيومي، القيم وموجهات السلوك الاجتماعي، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2005، ص 186.

(3) محمد الجواهري، قراءات معاصرة في نظرية علم الاجتماع، مركز البحوث والدراسات، المانيا، 2002، ص 52.

تبيدها، والمعايير الثلاثة هي المقاييس التي تُساعدنا على فهم تطور المفاهيم الأخلاقية؛ وترقيتها من المستوى الوعيّ الفرديّ إلى نطاق المجتمع الواحد؛ ومن ثم مستوى الإنسانية العالمية (**).

المبحث الثالث: القواعد الاجتماعية ومعايير السلوك

إنّ القواعد الاجتماعية هي سمات تُشكل توقعات لسلوك أفراد المجموعة، ويوجد فئتان من القواعد يتباينان في مرجع التوقعات، وتتجلى في المعايير الوصفية أو الأسس الإلزامية، والقواعد الوصفية تنوّه إلى ما يعتقده معظم الأفراد في المجموعة، والمعايير الإلزامية تُشير إلى ما يقبل به أغلب الأفراد في الجماعة، وهذا التمييز يُظهر الصائب بالنسبة لأعضاء التشكيلة الاجتماعية، وما يلزم أن يكون واقعياً بالنسبة لأعضاء الجماعة، لأنّ في الغالب يتداخل هذان النوعان من المعايير من حيث الإدراك⁽¹⁾.

مع ذلك تتباين أحياناً القواعد الوصفية والتعليمية، فنجد مثلاً، أن الأكل النمير ومزاولة الرياضة يُعد من الأسس التوجيهية لمُعظم الأفراد الناضجين، ولكنها أسس وصفية أقل، بينما قيادة السيارة إلى مكان العمل على نقيض استخدام سُبُل النقل العام هي أساس وصفيّ عند العديد من الجماعات، ولكنها فعلاً ليست معياراً إلزامياً، وتعد الأسس الاجتماعية مُحددات سلوكية تتعلق بصحة الفرد نفسياً وجسدياً، تتميز في أمثولات المفهوم النفسي للسلوك الصحيّ، ولاسيّما أنّ الأسس الاجتماعية تميل أو تلزم السلوكيات في الموقف الاجتماعيّ بدون شدة مُحددة، إنما تتعلق بالوظيفة الاجتماعية للانخراط أو اللانخراط في سلوك مُعين⁽²⁾.

والقواعد الاجتماعية تُهادي إلى العمل بطريقة ضمنية، مُستخدمةً تصورات الأفراد المعيارية لتوجيه الأنماط السلوكية، وقد تستند إلى التواصل المباشر والصريح بين أعضاء الجماعة الواحدة، ويُمكن للأفراد أن يكونوا ضعفاء في تقدير المعايير السلوكية لأقرانهم أو لفئات اجتماعية أخرى، وإحدى النتائج المهمة لمثل هذه المفاهيم المعيارية الخاطئة، هي ممارسة سلوكيات غير صحيحة بداعيّ الحيثية الخاطئة، ظلماً بأن مثل هذا السلوك شائع بين الأقران، وغالباً ما الأفراد يُميزون اشترك أقرانهم في السلوك المُختلف الإيجابي منه والسلبيّ، المرتبط بتطوير قواعد الأسس الاجتماعية، بوصفها استراتيجية لتبديل السلوك الفرديّ⁽³⁾، وسوف نُسلط الضوء أكثر على هذا الموضوع عن طريق المحاور الآتية:

أولاً. تحليل القواعد الاجتماعية:

إنّ القواعد الاجتماعية الوصفية والتعليمية تقوم بتوجيه السلوك الاجتماعيّ، عن طريق استراتيجيات نفسية عديدة، إذ توجه الأسس الوصفية للسلوك؛ لأنّ الأفراد يتناولونها لتحديد مسار العمل الأكثر منطقية، تحت التأثير المعلوماتي، وتوجهها للقواعد السلوكية المعيارية، لأنّ الأفراد يأخذونها لتحديد مسار العمل المُعتمد عليه للفرد، تحت تأثير المعيارية الاجتماعية، وتختلف هتان الفئتان من المعايير في أسلوب تجربة الأفراد لنتائج خرقها⁽⁴⁾.

(**) التاريخ الاجتماعي حافل بالعديد من الوقائع التي تُجسد حقيقة الاطماع ودوافعه مُختلفة، ولازالت، وهذه المسألة تحديداً أسهمت في إذابة التنوعات الثقافية في المجتمع العراقي؛ وبناء قواعد لمجتمع مدنيّ جديد؛ إذ قد توحد أبناءه في مواقف مُختلفة، بسبب وحدة المصير المُشترك بينهم، وتتشكل ضمن هذا التنوع الثقافيّ معايير اجتماعية استوعبت المُختلفات بينهم، وأسست قواعد اجتماعية ألزمت الكل، وأسهمت في ضبط سلوك الأفراد فيه.

⁽¹⁾ السعيد رشدي وكريمة فلاحي، أزمة الأخلاقيات ومنطلقات بناء الثقة في المجتمعات المعاصرة، مجلة المواقف، م 17، ع 1، الجزائر، 2021، ص 27.

⁽²⁾ أحمد إسماعيل حجي، الإدارة التعليمية والإدارة المدرسية، دار الفكر العربي، مصر، 2005، ص 51.

⁽³⁾ رث والاس ووالسون ولف، النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، ترجمة: محمد الحوراني، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2011، ص 82.

⁽⁴⁾ Brain J. Jones, & Bernard J. Gallagher, Social Problems ; sues, Opinions & Solutions , McGraw-Hill Book Inc , New York, USA, 1993,p 118.

مع الإشارة إلى أن انتهاك معيار وصفيّ ليس له الآثار السلبية نفسها كما لو تم خرق معيار إلزاميّ، على سبيل المثال، إذا كانت إتقان لهجة محلية معياراً في مدينة ما، فقد يحس الفرد الذي لا يتقن هذه اللهجة بالتحدي الثقافي تناسيباً، وإذا كانت معرفة هذه اللهجة معياراً إلزامياً في المدينة، فقد يحس الفرد بالتخلف وغير المثقف؛ لذا فإن الأسس الاجتماعية الوصفية والتوجيهية تُحدد نطاق أثرها على سلوك الفرد اجتماعياً، إذ تؤثر القواعد الاجتماعية الوصفية على السلوك الاجتماعي فقط داخل الموقف المُحدد، بينما القواعد المُحددة لها أثر بعيد المدى، أي أنها تحدد أطر السلوك بحسب المواقف والأفراد⁽¹⁾.

ثانياً. نهج الأسس الاجتماعية:

إنّ نهج الأسس (القواعد) الاجتماعية يُركز على تصور الواقع في سلوك الفرد، والتي تخص الموقف تجاه الفرد ذاته؛ وعلى الآخر، وفي الغالب هناك آثار مُهمة للتصورات الخاطئة للقواعد الاجتماعية على الاستخدام الشخصي، ولاسيما إذا اقترنت هذه الأفكار الخاطئة بدوافع سلوكية، بما في ذلك التصرف السلبي المتأثر بالمعايير الوصفية للأقران، مما يُحدد مسلك مُدعائي من الأسس المُخطئة بشكل مغلوط إلى التغييرات في التصرف الاجتماعي⁽²⁾.

إنّ المفاهيم الخاطئة للقواعد الاجتماعية تُشكل سلوكيات سلبية، وقد تؤثر في التصورات كالمفاهيم الخاطئة عن رغبة الأقران، وعلى العكس من ذلك نجد هناك بعض الأفراد يُدركون أن أقرانهم أقل صواباً سلوكياً، ولديهم مواقف أقل تفضيلاً عند المُقارنة بمعتقداتهم، وبهذا يتطور نظام الحسابات في القواعد الاجتماعية، ويتحول إلى منهج واسع المجال لتغيير السلوك^(*)؛ إذ تستهدف التدخلات المُركزة إلى نظام الاعتبارات الاجتماعية إلى تقنين السلوك الصحيح الإيجابي والسلبي عن طريق مواجهة هذه المفاهيم المُخطئة للأسس الاجتماعية⁽³⁾.

ثالثاً. أنواع من المعايير الاجتماعية:

يُمكن التمييز بين أنواع الأعراف الاجتماعية عن طريق درجة الارتباط التي قد تكون موجودة بين التوقعات المعيارية والإجراءات المعيارية، وتترجم المعايير الاجتماعية إلى أفعال، ولاسيما عندما يتعلق الأمر بالتوقعات التي تنقسمها المجموعة، سواءً مجموعة الانتماء أو مجموعة المرجعية^(**)، وهناك أنواع مُختلفة من المعايير الاجتماعية تربط بين توقعات الفعل الاجتماعي وإمكانات

(1) سعدية محمد خالد، التغيير الاجتماعي والقيم لدى فئات من الشعب المصري، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر، 2005، ص 39.

(2) محمد ياسر الخواجة، المشكلات الاجتماعية، مصر العربية للنشر والتوزيع، مصر، 2011، ص 99.

(*) تعرضت بُنية المُجتمع العراقيّ بعد عام 2014 إلى اهتزازات أفرزت أنماطاً سلوكية غير مألوفة سابقاً، وأسهمت في تمزيق النسيج الاجتماعيّ الذي أستمّر لقرون طويلة، الذي عبر عن نماذج التعايش السلميّ بين أبنائها، وكانت لهذه الاهتزازات دوافع عديدة (واقعية، وغير واقعية) غيّرت من الأنماط الثقافية السائدة، وخلقت نوعاً من التمايز الاجتماعيّ، وأوجدت فوارق بين أبناء المُجتمع الواحد، كانت نتيجتها التشتت الحضاريّ، وضياح الموروث المُشترك الذي استوعب الجميع بما يحملون من جذور عرقية أو أثنية، وكانت النتيجة أنها عاشت العزلة الحضارية وتشوّهت الهوية الثقافية، وكذلك عزوف مكوناتها عن المشاركة الحقيقية في تحمل مسؤوليتهم الاجتماعية تجاه المعايير الطارئة التي فرضت نفسها على المُجتمع.

(3) عزة مصطفى الكحكي، القنوات الفضائية الأجنبية وانعكاساتها على الهوية وأزمة القيم لدى عينة من الشباب العربيّ في مرحلة المراهقة، المؤتمر العلمي السنوي العاشر، كلية الإعلام، جامعة القاهرة، مصر، 2004، ص 26.

(**) نستشر بوضوح حقيقة التحولات التي تعيشها المرجعيات الاجتماعية التقليدية في المُجتمع العراقيّ حالياً، بسبب توسع نطاق الاتصال الحضاريّ بين المُجتمعات، والمد الثقافيّ العالميّ، مما زعزعت النماذج التقليدية للمرجعيات الضابطة للسلوك الاجتماعيّ، وعجزها نسبياً في فرض معايير لتقييم العادات الاجتماعية، الأمر الذي يجعلنا نقف عاجزين عن استيعاب الأنماط السلوكية الشائعة اليوم، وهذا ما ينذر بولادة جيل قد يتسبب في القطع الحضاريّ للموروث الثقافيّ المحليّ، ويُمكن ملاحظة ذلك في ميول الشباب واتجاهاتهم نحو النماذج الاجتماعية التقليدية.

العمل على وفق التفاعلات التي تحدث داخل المجموع، ويُمكن إبراز العديد من القواعد الاجتماعية التي تُحدد الإطار المعياري للسلوك⁽¹⁾، ومنها:

1. القِيم: وهي مجموعة من المبادئ أو الأخلاقية التي يتقاسمها أفراد المجتمع والتي تُسهم في توجيههم.
2. العادات: ويتم الحصول عليها ومشاركتها من قبل أفراد المُجتمع، تُسهم في تشكيل الهوية الاجتماعية المميزة للأفراد الذين يُشكلونها.
3. المودة: وهي عادة يتبعها مجموعة من الأفراد مؤقتاً، يُمكن التعبير عنها بأساليب مختلفة وموجودة في جميع المُجتمعات، يفترضون صحة مُعينة لفكرة مُحددة.
4. الصور النمطية: وهي نماذج تقبلها الأغلبية كصفات جوهرية لسلوك بعض أعضاء المجموعة.
5. الأدوار: وهي السلوكيات المُتوقعة تبعاً لمكانة الفرد، بحسب مجموعة من المُحددات الاجتماعية.

المبحث الرابع: مُحددات السلوك السببي

إن مفهوم السلوك السببي يوفر إمكانية تنبؤية دقيقة، شرط أن تظل الدوافع مُستقرة نسبياً قبل مُتابعة السلوك، وعن طريق العلامة التجريبية التي تدعم هذا الترقب، ولاسيما أن العلاقة السلوكية بين العزم قد تتراجع مع اللاستقرار في النوايا مع مرور الزمن، لأنَّ الأفراد سيتصرفون بحسب نواياهم في ظل الظروف المُناسبة⁽²⁾، وسوف تُسلط الضوء أكثر على هذه الزاوية المعرفية عن طريق المحاور الآتية:

أولاً. طبيعة السلوك السببي:

إنَّ مفهوم السلوك السببي يُعد المثال الاجتماعي النفسي الأبرز شيوعاً للتكهن بالسلوك الإنساني، ونجد له جذوراً في مفهوم الفعل المنطقي، والذي يُفسر تلبية نقص الانسجام الملحوظ بين سلوك العامة، كالموقف الثقافي والسلوك الحقيقي، وبدلاً من الترابط مع الموقف العام؛ نجد أنَّ السلوك السببي يُركز على السلوك نفسه، ويتجاوز المواقف الأخرى التي قد تؤثر على السلوك كالمعايير الاجتماعية؛ والمُعتقدات الذاتية⁽³⁾.

ثانياً. نظرية الإطار المفاهيمي لمفهوم السلوك السببي :

بحسب نظرية الإطار المفاهيمي للسلوك السببي، فإن السلوك الاجتماعي يسترشد بثلاثة أنواع من الاعتبارات: القيم حول التأثير الإيجابي والسلبي المُحتمل للسلوك السببي (القيم الاعتبارية)، والقيم عن التنبؤ المعياري للآخر توصف بالقيم المقياسية، والقيم عن كون العامل الذي يُسهل فعالية السلوك الفردي وتسمى قِيم التوجيه⁽⁴⁾.

وقد تؤدي الأحداث نحو التصرف السببي، والمعيار الذاتي، ونفوذ السلوك المُتصور بمظهر مُشترك؛ إلى بناء دراية سلوكية أنفة، وقد تختلف الأهمية التناسبية لكل من معرفات الدوافع هذه من تصرف إلى ثان ومن مُجتمع لآخر، وبالتالي كلما كانت المُثيرات الذاتية أكثر مُلاءمة زاد التسلط الاعتباري المُنتبئ به^(*)، بالنتيجة تكون دوافع الفرد أشد لأداء السلوك المُهتم⁽¹⁾.

⁽¹⁾ Margaret L. Anderson, The Essentials Wadsworth, Thomson Learning , Inc, New York ,USA, 2001, p 45.

⁽²⁾ حنان مرزوق حسين، فاعلية برنامج لتنمية بعض القيم الأخلاقية لأطفال الشوارع، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، معهد الدراسات العليا للطفولة، جامعة عين شمس، مصر، 2004، ص 11.

⁽³⁾ Noah , Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English Language New York. Collins world Publishing Co. Inc. N.D, USA,2001, P 431.

⁽⁴⁾ James F Cosgrave, The Sociology of Risk and Gambling Reader, Taylor and Francis Group, LLC, London ,UK,2006, P 149.

(*) من المعروف أن شخصية الفرد العراقي تمتاز بالحداقة أو النباهة، بسبب أثره الحضاري العميق؛ وتجاربه الاجتماعية الكبيرة، إلا أن ما شهدناه فيالعقدين الزمنيين الماضيين، ولاسيما بعد عام 2014م، أثرت كثيراً في بُنية هذه الشخصية، وجعلت منها تعيش حالة الاغتراب

ومن المرتقب أن يطبق الأفراد قصدهم عندما يكون الظرف مناسباً، مع الإشارة بأن الأداء الناجح للسلوك السببي لا يتحدد على الدوافع الإيجابية فقط، إنما على مقدار مُعين من التحكم المُدرَك (استملاك المهارات والورود والمُناسبات المطلوبة ووجود مُتطلبات مُساندة لها)، لأنَّ أغلب الأخلاقيات تشكل تعقيدات في التطبيق؛ فإن نظرية المفهوم السببي يستضيف تماكلاً أخلاقياً واعياً للتكهن بالسلوك المُهتم، بحيث يكون فيه التحكم الأخلاقي المُفترض دقيقاً، ويكون مُمثلاً للتحكم الحقيقي، يُمكن استغلاله للتكهن بالتصرف الفردي⁽²⁾.

ثالثاً: مكانة القيم في نظرية السلوك السببي:

إنَّ للقيم دوراً مركزياً في مفهوم السلوك السببي، ولاسيما تلك القيم التي يسهل الوصول إليها في الذاكرة، ليتم استنباط هذه القيم على شكل استجابة حرة؛ إذ إن الاعتبارات الأخلاقية والمقياسية، التي تزعم بهيئة مُتكررة هي الاعتبارات الظاهرة بين الأفراد، التي تحدد بحسب الموقف السائد والموازن الشخصية وتصورات التحكم الأخلاقي، وتتركز هذه الاعتبارات الظاهرة على السلوك المعني، وهنا تُعد التراكيب التأويلية الأساسية في الأطر المفاهيمية، ويعدُّ العناصر الأكثر مُشتركة (مثل سجايا الذاتية أو النوع أو الوسم أو الذكاء أو الحافز أو الاعتبارات العامة) تؤثر على التصرف بمظهر غير مُباشر عن طريق أثرها على التصورات الظاهرة⁽³⁾.

وعلى وفق نظرية المفهوم السببي فإنَّ سلوك الفرد الاجتماعي مُدير له، بدلالة أنَّه من المُتصور أن يتناول الأفراد في المُراعاة التأثيرات المُرجحة للتصرف؛ والتطلعات المقياسية، والعناصر التي تُعرقل فعالية التصرف، رغم أن الاعتبارات التي يحملها الأفراد تكون أحياناً مُتحيّزة^(*)، وأنَّ مواقفهم الذاتية تتبع تلقائياً هذه الاعتبارات لتحضير موجه سلوكي مُقابل، تفضي إلى تصرف يتماثل مع المحتوى العام للقيم^(**)، وليس بالوجوب استرجاع مُتعهد للمعلومات عند بناء كل موقف⁽⁴⁾.

وعلى الرغم من ذلك فقد نجد تطبيق نظرية السلوك السببي في مجال علم النفس الاجتماعي الأكثر تركيزاً في المجالات الصحية، إذ تم استغلاله للتكهن وتفسير مُختلف أنواع السلوك، إذ تظهر نتائج البحوث النفسية والصحية إلى حد ما أن أسس المفهوم ومسؤولية التكهن

الحضاري والخروج عن المألوف (ولاسيما الفئات العمرية الشابة)، ويتعايش مع التحولات الأخلاقية القائمة، ويتمرد على قيمه الذاتية، وكذلك المعايير الاجتماعية التي نشأ عليها، وأحياناً يناقض مبادئه التي كانت راسخة وثابتة لأوقات طويلة.

(1) حافظ فرج أحمد، مواصفات نظام تربوي مستقبلي يتفق ومُستحدثات عصر العولمة، المؤتمر السنوي الأول حول (مستقبل التعليم في مصر بين الجهود الحكومية والخاصة)، كلية البنات، جامعة عين شمس، مصر، 2002، ص 158.

(2) فاروق أحمد، تحليل سوسيولوجي لأزمة القيم الأخلاقية بين الشباب المصري، المجلة العلمية، ع 26، كلية الآداب، جامعة جنوب الوادي، مصر، 2009، ص 2.

(3) سمير رجب أحمد، الغزو الثقافي في المجتمع المصري وتأثيره على قيم الشباب، رسالة ماجستير (غير منشورة)، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة المنيا، مصر، 2013، ص 35.

(*) ويتم تطبيق مفهوم السلوك السببي عن مجموعة كبيرة ومتنوعة من السلوكيات، بما في ذلك التسرب من المدرسة، والتصويت في الانتخابات، ومجموعة من الأنشطة الأخرى المُتعلقة بحماية البيئة والترفيه والتعليم والسياسة.

(**) إن السلوك الاجتماعي هو فعل اجتماعي مُخطط نابع من دوافع ذاتية يُعبر عن حاجات فردية، يسعى إلى التكيف مع المعايير القائمة في المجتمع. الأمر الذي يدفعنا إلى القول، أن الأفراد في المجتمع العراقي بحاجة ماسة إلى مراجعة اجتماعية لمكامن الدوافع الاجتماعية لسلوكهم، وربما عليهم تغيير أهدافهم الاجتماعية لتكون أكثر انسجاماً مع مُتطلبات المرحلة التي نعيشها بكل تجلياتها، وتجاوز حدود الإخفاق في عملية الاندماج الاجتماعي، مُسترشدين بالتاريخ الاجتماعي للمجتمع وأصالة عناصر ثقافته، لتأسيس مُجتمع مدني يستوعب جميع التباينات الثقافية القائمة.

(4) أحمد مجدي حجازي، أزمة القيم، مجلة الديمقراطية، ع 9، مصر، 2003، ص 37.

لنظرية السلوك السببي في مجال علم النفس الاجتماعي، ولاسيما حينما يتم تقدير قوامها بشكل سليم. ويُمكن له أن يفعل كناطق نظرياتي للبروحات المُتقنة والمدخلات العازمة لممارسة التأثير على السلوك الفردي وتوجيهه⁽¹⁾.

الخاتمة:

نستنتج إذاً بأن التأثير الاجتماعي هو تأثير معياري يتجسد في مظاهر سلوك الامتثال، وهو بمثابة تأثير الآخر الذي يُفرضي إلى اتباع أمر يجعل منا مُتصلين بهم ومتجهين صوبهم، وهذا يفرضي إلى الموافقة العامة لمعايير الجماعة، وتُشير المعايير إلى الأسس غير المدونة التي تُهيمن على التصرف الاجتماعي، وتُعد هذه موازين أخلاقية مُعتادة يشاركها المنضمون لثقافة ما بشكل مُوسع، واتباع التأثير الاجتماعي المعياري بحسب نظرية الأثر الاجتماعي^(***).

وإن رؤية طريقة تعامل الآخر بشكل مُباشر قد يؤثر في التصرف، والتجربة الذاتية الحية ليست واجبة للتوجه المعياري، والرسائل المدونة التي تدلل إلى تصرف غالبية الأفراد في مواقف مُعينة، قد تقضي إلى التصرف المقياسي نفسه لدى الأفراد، وعن طريق التأثير الاجتماعي المعلوماتي ينظر الأفراد إلى الآخر لتقييد أحسن ما يُمكن الوقوف عنده من مجموع الأفعال لتواجه موقفاً مُحددًا.

وتوجد فئتان من الموازين الاجتماعية التي توقع تأثيراً على الرغم من أن الحصيصة واحدة لفتي الأثر وهي الامتثال، إلا أن الحافز وراء المطاوعة يتباين في كل موقف، فالمقاييس الواجبة تحفز على المطاوعة بافتراض كامن أن جماعة اجتماعية مُحددة تألف أو تُأبى موقفاً سلوكياً مُحددًا، والموازين النعتية تنوه ضمناً إلى تصرف يكون عاماً بين أعضاء الجماعة بصرف النظر عن القبول به.

ويُساعد الأثر المقياسي على تقوية الاندماج الاجتماعي عن طريق امتثال معظم أفراد المجموعة للموازين الاجتماعية؛ ولتصبح الجماعة أكثر استقراراً، والاستقرار يُعزز من التماسك الاجتماعي إذ يسمح لأعضاء الجماعة بالعمل نحو تحقيق دراية مُشتركة وتأمين الصالح العام.

والتأثير الاجتماعي المقياسي في بيئة حياتنا اليومية تتمدد من تيارات الموضة وحتى خصال مكان العمل، ويشمل صور الأثر الاجتماعي المقياسي المُتكرر بحسب التقيد بالثقافة، وتمارس وسائل الإعلام بالتحديد؛ تأثيراً اجتماعياً معيارياً عن طريق نشر الانحرافات عن المعايير الاجتماعية للمُجتمع. لذا نُقترح:-

1. ضرورة المحافظة على المعايير الاجتماعية وإدامتها، عن طريق فهم حقيقة التحولات الأخلاقية، المُتأثرة باتساع نطاق الانتشار الثقافي العالمي، وانعكاساتها على القيم الاجتماعية التي يؤمن بها الفرد، ويغدها مسارات تنظم حياته اليومية.
2. العمل على ترسيخ القواعد الاجتماعية التي تُحافظ على التراث الثقافي للمُجتمع، وتسعى إلى مواكبة التقدم الحضاري، عن طريق إعادة قراءة تاريخنا الاجتماعي، واستبعاد القيم التي تحد من التقدم الاجتماعي.
3. تبني استراتيجية تربوية تعمل على غرس القيم الحضارية الأصيلة في مناهج الحياة اليومية لأفراد المُجتمع، ولاسيما عند الجيل الناشئ، عن طريق تضمينها في المُقررات الدراسية.
4. مُعظم التحولات الأخلاقية جرت عن طريق استغلال وسائل الإعلام؛ وتقنيات الاتصال الحديثة التي مكنت الأفراد من تحقيق التواصل الحضاري، عليه لأبد من توظيف وسائل الاتصال من أجل توجيه رسائل معرفية لأفراد المُجتمع، بهدف تحقيق أكبر قدر مُمكن من الوعي الاجتماعي بالكيفية التي يُمكن بها أن تُحقق التفاعل الإيجابي مع المعايير الاجتماعية.
5. يُعد المُجتمع مركزاً حضارياً، يحمل في طياته تراثاً ثقافياً، يُجسد التراكم المعرفي التاريخي، يُميزه عن غيرها من المراكز الحضارية، الأمر الذي يلزم النخبة المُتقنة فيه بضرورة تقييم هذا التراث من أجل إعادة إنتاج نسيج اجتماعي يستوعب التحولات الأخلاقية القائمة، ويدعم المعايير الاجتماعية؛ لتواكب المرحلة الحضارية وتستوعب تجلياتها.

(1) أنتوني جيدنز، الطريق الثالث- تجديد الديمقراطية الاجتماعية، ترجمة: أحمد زايد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2010، ص 174.

(***) تُذكر نظرية الأثر الاجتماعي أنه كلما كانت المجموعة أكثر أهمية اقتربت المسافة المادية بين المجموعة وذات المرء، كما أن جميع الأفراد المنتمين للمجموعة قد يؤثر في احتمالية اتباع المرء لمعايير الجماعة، ويُمكن أن يشار إلى هذا أيضاً بعبارة «التأثير المعياري» والذي يوصف بأنه ظاهرة تحدث عندما يُحتذى بسلوك شخص آخر وعده مُناسباً.

References

- Ahmed, Farouk. Sociological Analysis of the Crisis of Moral Values among Egyptian Youth, Scientific Journal, p. 26, Faculty of Arts, South Valley University, Egypt, 2009.
- Ahmed, Hafez Farag. Specifications of a future educational system consistent with the innovations of the era of globalization, Faculty of Girls, Ain Shams University, Egypt, 2012.
- Ahmed, Samir Ragab. Cultural Invasion in Egyptian Society and its Impact on Youth Values, Master Thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Minia University, Egypt, 2013.
- Alexander (Jeffrey). The New Theoretical Movement , Beverly Hills, CA: Sage Publications ,USA , 1998.
- Al-Jawahiri, Mohammed. Contemporary Readings in Sociology Theory, Center for Research and Studies, Germany, 2002.
- Al-Kahki, Azza Mustafa. Foreign Satellite Channels and their Implications for Identity and the Crisis of Values among a Sample of Arab Youth in Adolescence, Tenth Annual Scientific Conference, Faculty of Mass Communication, Cairo University, Egypt, 2004.
- Al-Khawaja, Mohamed Yasser. Social Problems, Misr Al-Arabiya for Publishing and Distribution, Egypt, 2011.
- Anderson, Margaret L. The Essentials Wadsworth, Thomson Learning , Inc, New York, USA, 2001.
- Aronson, E., Wilson, Social Psychology (5th ed.), Upper Saddle River, NJ: Prentice Hall, USA, 2005.
- Bayoumi, Mohamed Ahmed. Values and Guidelines of Social Behavior, Dar Al-Maarifa Al-Jamia, Egypt, 2005.
- Clemons (Eric). How Information Changes Consumer Behavior and How Consumer Behavior Determines Corporate Strategy. Journal of Management Information Systems, UK, 2008.
- Cosgrave, James F. The Sociology of Risk and Gambling Reader, Taylor and Francis Group, LLC, London ,UK, 2006.
- Fink, Steven. Crisis Management Planning for the Inevitable, New York, USA, 1996.
- Giddens, Anthony. The Third Way - Renewal of Social Democracy, translated by: Ahmed Zayed, Egyptian General Book Organization, Egypt, 2010.
- Goddard, W. Research Methodology: An Introduction, 2nd edition, Blackwell Publishing, NJ, USA, 2007, P 97.
- Hajji, Ahmed Ismail. Educational Administration and School Administration, Dar Al-Fikr Al-Arabi, Egypt, 2005.
- Hegazy, Ahmed Magdy. The Crisis of Values, Journal of Democracy, p.9, Egypt, 2003.
- Heuser, L., Social Cohesion and Voluntary Associations .Peabody Journal of Education ,USA, 2005 .
- Hussein, Hanan Marzouq. the effectiveness of a program to develop some moral values for street children, PhD thesis, Institute of Graduate Studies for Childhood, Ain Shams University, Egypt, 2004.

- Jones, Brain J. & Gallagher, Bernard J. Social Problems ; sues, Opinions & Solutions , McGraw-Hill Book Inc , New York, USA, 1993.
- Khaled, Saadia Mohamed. Social Change and Values among Segments of the Egyptian People, PhD Thesis, Faculty of Girls, Ain Shams University, Egypt, 2005.
- Noah, Webster's New Twentieth Century Dictionary of the English Language New York. Collins world Publishing Co. Inc. N.D, USA, 2001.
- Nolan, J., Normative social influence is under detected, Personality and Social Psychology Bulletin, 34(7),USA ,2008.
- Parks, C. D., Actions of similar others as inducements to cooperate in social dilemmas. Personality and Social Psychology Bulletin, 27,2001.
- Rachidi, Said & Fallahi, Karima. The Crisis of Ethics and the Starting Points of Building Trust in Contemporary Societies, Al-Mawaqif Magazine, vol. 17,p. 1, Algeria, 2021.
- Soliman, Donia Ahmed. The Values Reflected in Reality Programs in Arab Satellite Channels and Their Implications for Youth Perception of Social Reality, Master Thesis, Department of Sociology, Faculty of Arts, Minia University, Egypt, 2013.
- Steinmetz. G. State Culture: State-Formation after the Cultural Turn, Ithaca, NY: Cornell University Press, USA, 1999.
- Wallace, Rath & Wolf, Walson. Contemporary Theory in Sociology, translated by: Muhammad Al-Hourani, Dar Majdalawi for Publishing and Distribution, Jordan, 2011.
- Webster, Frank. Theories of the Information Society, Third edition, New York: by Routledge, USA, 2006.